**عوامل نمو الديموجرافيا والدراسات السكانية**

1- زيادة سكان العالم:

 تُعدّ الزيادة الرهيبة في أعداد السكان التي سجلها الإنسان في كل بقاع العالم إبان القرن التاسع عشر، وما ترتب عليها من مشكلات الحركة السكانية والهجرة الخارجية والداخلية والبطالة ومشكلات العمال... وغيرها من صور الانحراف كانت في مقدمة العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

2- النمو الصناعي:

 أدى النمو الصناعي وتأثيره على المجالات التجارية والاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية وعلى حياة المدينة وشؤون العمال إلى زيادة الوعي ونمو الاهتمامات بالدراسات السكانية على المستويات القومية والعالمية.

3- نمو وتقدم البحث العلمي والإحصاء:

 ساعد نمو وتقدم البحث العلمي من حيث المناهج والأساليب وزيادة الإقبال عليها في الدراسات السكانية على بلورة فكرة الأساس أو المستوى الإقليمي بوصفه الأساس الذي يقرب الدراسات السكانية من الواقع، ويبعدها عن الاتجاهات النظرية، ويجسد مبدأ النسبية الاجتماعية الذي يؤكد أنَّ المشكلات السكانية تختلف باختلاف الأحوال الإقليمية القائمة في البيئات المحلية ويجعل الحلول العملية التي تقترحها الدراسات السكانية نابعة من طبيعة الإقليم ذاته.

4- تقدم علوم البيولوجيا:

 أدى التقدم الذي طرأ على علوم البيولوجيا الحيوية والأنثروبولوجيا الطبيعية إلى توفير كثير من المعلومات حول الصفات النوعية للسكان والخصائص الفيزيقية والتعليمية والنفسية لهم وإلى توفير كثير من الحقائق التي أفادت منها الدراسة العلمية للسكان في نموها وبلورة نظرياتها وقضاياها.

5- تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان:

 من أمثلتها تلك المحاولات التي أسهم بها كل من **بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون** وغيرهم والتي بدأت تستفيد بالتقدم الذي طرأ على البحث العلمي والإحصاء ونتائج العلوم البيولوجية وغيرها في فهم وتفسير هذه الظواهر السكانية.

6- ظهور مؤلف روبرت مالتوس (مقال في السكان):

 والذي يٌعدّ أول من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كياناً مستقلاً يعتمد على المناهج العلمية ولاسيما الإحصائية منها، وتخل أيضاً ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية. إنَّ مالتوس يعتبر أول من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان. ومن هنا كان من الضروري إلقاء الضوء علي آراء مالتوس باعتبارها من أهم العوامل المعجلة في إحداث التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

توماس روبرت مالتوس 1766-1836م

 كان مقال مالتوس (بحث في أصول مشكلة الإنسان) ينطوي على نقد ما ورد في بحث ”جودوين ”المتعلق بالعدالة السياسية وكذلك على نقد مؤلف ”كوندرسيه“ حول تاريخ تطور الروح الإنسانية، فضلاً عن مقومات نظريته في السكان.

 وقد كانت لجودوين مجموعة من الآراء لاقت ذيوعاً وانتشاراً في ذلك الوقت، والتي من أهمها أنَّ المشكلات الاجتماعية من فقر وآلام وأمراض ترجع إلى المؤسسات الاجتماعية والنظم التي تسود المجتمع تلك التي تتحمل تبعية ما يعانيه المجتمع من مثل هذه المشكلات وبناء على ذلك ضمن ”جودين وكوندروسيه“ مؤلفيهما مجموعة من الآراء التي تغمرها النزعة التفاؤلية حول مستقبل تطور العلم والعقل والمعرفة التكنولوجية والسكان، على نحو يجعلهم قادرين على إيجاد الوسائل التي تعينهم على تجنب كل زيادة في السكان.

 غير أنَّ “مالتس“ يرد على هذه الآراء في مقاله قائلاً: (إنَّ الإنسان هو نفسه وليست المؤسسات أو النظم التي تسود المجتمع، هو مصدر الشرور والمشكلات ويجب أنْ يبدأ الأفراد بإصلاح عيوبهم المتمثلة في التوالد السريع والمتواصل الذي لا يتناسب مع ما يمكن الحصول عليه من مواد العيش والغذاء).

مقومات نظرية مالتوس:

أ – إنَّ قدرة الإنسان على التناسل وفعاليتها تعمل على زيادة عدد السكان.

ب – إنَّ عدد السكان يتضاعف في كل جيل أو في كل (25) عام إذا لم يعوقهم عائق قوي.

ج – إنَّ قدرة الأرض أو مصادر الطبيعة عموماً على إنتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء قدرة محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقصة.

د – إنَّ زيادة إنتاج المواد الغذائية تتدرج على نحو حسابي بمعنى أنه إذا بدأ مثلاً بإنتاج حجمه (1) فإنه بعد (25) سنة يصبح الحجم بعد الزيادة (2) وبعد (25) سنة يصبح الحجم بعد الزيادة (3) وهكذا.

هـ - إنَّ العلاقة بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في حجم إنتاج الغذاء هي العلاقة بين زيادة تتدرج في شكل هندسي وزيادة تتدرج في شكل حسابي أو بمعنى آخر أنَّ هناك تناسباً عكسياً بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في مواد الغذاء.

 فإذا كانت زيادة السكان تحددها المتوالية الهندسية: 1 2 4 8 16 32 64 128

فإن زيادة مواد الغذاء تحددها المتوالية الحسابية التالية: 1 2 3 4 5 6 7 8 ومعنى ذلك أنه بعد (7) أجيال ستكون نسبة الغذاء إلى عدد السكان هي (8: 128) وهي نسبة رهيبة تنطوي على شقاء السكان.

 ولتجنب هذا المصير القاتم، ينصح مالوتس بإتباع نوعان من الموانع للحد من الزيادة السكانية، الأول أخلاقي، يتمثل في العفة والرهبنة والزهد أو تأخير الزواج، والثاني موانع قسرية تفرضها الطبيعة مثل العمل في المهن غير الصحية والفقر والأمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب، وإليها يرجع الفضل في الموازنة بين أعداد السكان وبين موارد العيش المحدود في العالم.

 أخيراً يصل مالوتس إلى نتيجة هامة مؤداها أنَّ الإنسانية لا يمكن أنْ تعيش في سلام وسعادة وازدهار ما لم يغير الإنسان من طبيعته الغاشمة ويعمل على كبح جماح نزواته وشهواته.

القاء الضوء علي الثغرات في نظرية مالتوس:

* أنَّ إنتاج الغذاء لم يكن يقل عن الزيادة في نمو السكان على خلاف ما كان يتوقع مالوتس، لأنه أغفل تطور وتغير الكفاية الفنية في الإنتاج وأثر الثورة التكنولوجية في زيادة الإنتاج.
* اعتقاده بأنَّ نمو السكان تحكمه متوالية هندسية ولقد كشف اتجاه التنمية الاجتماعية في دراسته للعلاقات بين نمو السكان والمواليد والوفيات أوضح أثر ظروف التنمية الاجتماعية في المجتمع على انخفاض معدل المواليد والخصوبة في المجتمع، خاصة نتيجة لارتفاع مكانة المرأة في المجتمع والتوسع في تعليمها، وإتاحة الفرصة أمامها للعمل ومشاركتها للرجل في القضايا العامة هذا فضلاً عن أثر التوسع في استخدام موانع الحمل.
* بنيت على افتراضات خاطئة، ولذلك فقد جاءت منافية لطبائع الأشياء، بلْ إنها استمدت بنياتها من عوامل فكرية لا أخلاقية ولا إنسانية، فهي حرب معلنة ضد الإنسان نفسه.
* فالنظرية تحارب الإنسان من أجل الإنسان، وهذا أول تناقض في بنيتها، ذلك لأنها تفترض أن الإنسان ينبغي أن يعمل على محاربة التكاثر ليتم له البقاء، ولا بقاء لجنس الإنسان بلا تكاثر. وهي تفترض أن الإنسان إذا فرط في هذه القضية سينقرض بعوامل خارجة على إرادته كالحروب والمجاعات والأوبئة، ولذلك فالأفضل له أن يحارب له أن يحارب نفسه قبل أن يحارب.
* وكل هذه الأمور تقف بمثابة أدلة قاطعة على عدم صدق نظريته، وعلى عدم تحقق تنبؤاته وتوقعاته بالزيادة الرهيبة في عدد السكان.